أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف تمسك بلاده بمواصلة إجراءاتها «التصحيحية» في الملف النووي، محملاً «الترويكا الأوروبية» مسؤولية عدم تنفيذ تعهداتها، وذلك بعد مطالبة بريطانيا وألمانيا وفرنسا إيران بالتوقف عن انتهاك الاتفاق النووي، بعد إطلاق طهران عملية إنتاج معدن اليورانيوم

تحذير أوروبي لإيران من تقويض الدبلوماسية

ظريف ينتقد «الترويكا»... ويؤكد التمسك بمواصلة «الإجراءات التصحيحية»

ظريف بطالب إدارة بايدن بتنفيذ تعهداتها قبل الادلاء بتصريحات غير مدروسة (Getty)

للحديث تتمة...

الكهانية سبقت نتنياهو

نضال محمد وتد

يشير تعبير الكهانية في السياسة الفلسطينية في الداخل، إلى أسوأ أشكال العنصرية الصهيونية اليهودية المتدة من شرائع التوراة. وقد جسدها في إسرائيل بين عامي 1984 و1988 مؤسسها الحاخام مئير كهانا، الذي اغتيل في العام 1990 في الولايات المتحدة. بعد أربع سنوات كان فيها عضواً في الكنيست، قبل أن تقضي محكمة إسرائيلية بعنصرية حركته، هو دون غيره، ويتم منعها من خوض الانتخابات، مقابل فتح الباب على مصراعيه لحركات العنصرية الصهيونية الدينية، ممثلة بشكل خاص بحزبي «المفدال» و«هتحياه». وعلى مرّ سنوات الثمانينيات، كانت إسرائيل التي أسست لبذور الكهانية، تدعي رفضها لفكر كهانا، مع إظهار ذلك من خلال مقاطعته رسمياً وعلنياً عند دخوله مثلاً قاعة الكنيست. في المقابل، واصلت فعلياً تغذية فكره من خلال دعم المستوطنين ممثلين بحركة «غوش إيمونيم» وباقي الأحزاب المؤيدة للاستيطان اليهودي الصهيوني في الضفة الغربية المحتلة والداعية لطرد العرب. وهو ما تجلى من بين تجليات أخرى، في إشراك مؤسس حركة «الترانسفير» لترحيل الفلسطينيين من كل فلسطين، الجنرال رحبعام زئيفي، في حكومة أرئيل شارون، حتى قتله في العام 2004 على يد خلية تابعة لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، ثم احتواء الوزير الترانسفيري مولداني الأصل، أفيغدور ليبرمان، واعتباره جزءاً لا يتجزأ من المشهد الإسرائيلي الشرعي، إسوة بالفاشي بتسلئيل سموطريتش.

ومع أنّ إسرائيل الرسمية وخصوصاً الليكود، حاولوا الظهور بمظهر المناهضين لعنصرية كهانا، إلا أنهم مارسوها بوحشية وعنصرية لا تقلّ على مر السنين. وبالتالي، فإنّ عودة نتنياهو قبل يومين لتوقيع اتفاقية فائض أصوات مع حزب «الصهيونية الدينية» الذي يضم تلميذ الحاخام مئير كهانا، إيتمار بن غفير، ليست أمراً مفاجئاً.

والحقيقة أن الكهانية في إسرائيل لم تمت يوماً، ولا اختفت من المشهد السياسي الإسرائيلي، بل كانت موجودة قبل ظهور كهانا نفسه، ودخوله الكنيست عام 1984. وقد تسترت وراء تسويغات دينية وعنصرية مغلفة بتنظيمات قانونية وإدارية كان هدفها الأساسي طرد الفلسطينيين في الداخل قبل غيرهم، من أرضهم، وفق الخريطة السرية التي وضعها متصرف الشمال في وزارة الداخلية الإسرائيلية، يسرائيل كينغ، عام 1976، بعهد حكومة حزب العمل تحت رئاسة إسحاق رابين. وقبل صعود مناحيم بيغن، أو ظهور نتنياهو في المشهد الإسرائيلي.

طهران ـ **صابر غل عنبري**

في أقوى تحذير من ثلاث دول مشاركة في الاتفاق النووي مع طهران، اعتبرت بريطانيا وفرنسا وألمانيا أن قيام إيران بإنتاج معدن اليورانيوم قد يغلق الباب أمام مباشرة الجهود الدبلوماسية لتنفيذ اتفاق 2015 بالكامل بشأن برنامجها النووي. فيما سارع وزير الخارجية محمد جواد ظريف للرد، رافضاً العودة إلى الالتزامات النووية قبل تنفيذ باقي الأطراف تعهداتها.

وحذرت بريطانيا وفرنسا وألمانيا، في بيان مشترك أمس الجمعة، إيران من المجازفة بفقدان فرصة مباشرة الجهود الدبلوماسية لتنفيذ اتفاق 2015 بالكامل بشأن برنامجها النووي. وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أعلنت، الأربعاء الماضي، أن إيران شرعت في إنتاج معدن اليورانيوم في انتهاك للاتفاق النووي، مشيرة إلى أن معدن اليورانيوم يعتبر مادة أساسية في صناعة الأسلحة النووية. وأوضح رئيس الوكالة التابعة للأمم المتحدة، رافائيل غروسي، في بيان موجه للدول الأعضاء، أن إيران أنتجت كمية صغيرة من معدن اليورانيوم تبلغ 3,6 غرامات، في 8 فبراير/شباط الحالي، وذلك في منشأة نووية تخضع لتفتيش الوكالة الدولية في مدينة أصفهان.

وقالت الدول الثلاث «من خلال زيادة عدم امتثالها، تقوض إيران فرصة العودة إلى الدبلوماسية لتحقيق أهداف خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) بشكل كامل». وأضافت هذه الدول، الموقعة على اتفاق 2015 إلى جانب روسيا والصين والولايات المتحدة التي غادرته أحادياً عام 2018 في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، «تلتزم إيران بموجب الاتفاق بعدم إنتاج معدن اليورانيوم وعدم إجراء البحوث والتطوير في مجال تعدين اليورانيوم لمدة 15 سنة». وتابعت «نعيد التأكيد أن هذه الأنشطة، التي تشكل خطوة أساسية في تطوير سلاح نووي، تفتقر إلى أي مسوّغ مدني موثوق به في إيران»، داعية طهران إلى «وضع حد لها دون إبطاء والامتناع عن أي انتهاك آخر لالتزاماها النووي».

ورفض ظريف، في تغريدة، أمس، تحذيرات فرنسا وبريطانيا وألمانيا ودعوتها إيران للعودة إلى الالتزامات النووية. وتساءل «هل قرأت الترويكا الأوروبية حتى الآن البند 36 من الاتفاق النووي والرسائل الإيرانية المتعددة المبنية على هذا البند؟»، في إشارة إلى رسائل إيران إلى شركاء الاتفاق النووي واللجنة المشتركة المكونة منهم، بشأن اعتزامها خفض تعهداتها النووية بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي وتداعياته و«المماطلات الأوروبية في تنفيذ التزاماته في مواجهة العقوبات الأميركية القاسية المفروضة على طهران. وأضاف «على أساس أي منطق على إيران وقف إجراءاتها التصحيحية التي اتخذتها بعد عام كامل من انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي واستمرارها في انتهاك الاتفاق». وتساءل «ماذا فعلت الترويكا الأوروبية لتنفيذ التزاماتها؟».

وينص البند الـ36 من الاتفاق النووي على أن «إيران أعلنت أنها ستتخلى إلى إعادة فرض العقوبات المرتبطة بالنووي كأساس لوقف كامل أو جزئي لتعهداتها المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة». أما البند 36 فيؤكد أنه «إذا لم يحل موضوع خلافي بعد استيفاء المراحل المندرجة في هذا البند، أو جزئي لتعهداته أو إبلاغ مجلس الأمن للأمم المتحدة بذلك». وورد في البند 36أ أنه «حال رات إيران أن واحداً أو جميع أعضاء مجموعة 5+1 لا تلتزم بتعهداتها المنصوص عليها في الاتفاق النووي، يمكنها إحالة الموضوع إلى اللجنة المشتركة لحله. كما أنه إذا ما رأى أحد أعضاء مجموعة 5+1 أن إيران لا تلتزم بتعهداتها الواردة في الاتفاق النووي فبإمكان هذا الطرف أن يقدم على إجراء مماثل». ويضيف البند أن «اللجنة المشتركة أمامها 15 يوماً للبت في الموضوع، إلا إذا تم تمديد المهلة بالإجماع».

ورداً على إعلان مسؤولين في الإدارة الأميركية أن واشنطن ستعود للاتفاق النووي «إذا عادت إيران الامتثال الصارم» بالاتفاق، الذي فرض قيوداً على أنشطتها لتخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات، كتب ظريف، في تغريدة مساء الخميس الماضي، إن «مسؤولي إدارة بايدن يواصلون الحديث حول التزام إيران بالاتفاق النووي. على أساس أي أهلية (يتحدثون)؟». وأضاف «أميركا أوقفت مشاركتها في الاتفاق النووي في 2018، وانتهكته وعاقبت الذين التزموا بقرار منظمة الأمم المتحدة». وتابع «أميركا لغاية اليوم هي في ذات الموقف. التزموا بتعهداتكم قبل إطلاق أي كلام غير مدروس».

في هذه الأثناء، أكد القائد العام للحرس الثوري الإيراني، الجنرال حسين سلامي، في اختتام مناورات برية واسعة جنوبي غربي البلاد بالقرب من الحدود العراقية أمس الجمعة، أن القوات المسلحة الإيرانية «على أهبة الاستعداد للدفاع عن وحدة الأراضي الإيرانية ولن تتردد في ذلك»، داعياً «الأعداء» إلى «استخلاص العبر من قوة نيران الحرس الثوري»، حسب قوله. ووصف مناورات «الرسول الأعظم 16» للقوات البرية في «الحرس الثوري» الإيراني بأنها «أقوى وأدق مناورات في عمليات نهارية وهجمات ليلية».

وأطلق السلاح البري في «الحرس الثوري»، أول من أمس، هذه المناورات، فيما أعلن قائد السلاح محمد باكبور أنها «تهدف إلى التقييم الميداني لآخر الإنجازات والقدرات والطاقات العملياتية»، مشيراً إلى مشاركة الوية ووحدات الطائرات المسيرة والمروحيات والقوات الخاصة وقوات المدفعية في المناورات. وأضاف أن «القوات البرية للحرس الثوري الإيراني تتولى مسؤولية خطرة في تأمين أمن حدود البلاد»، مؤكداً أنها «جاهزة بالكامل للتصدي لأي تهديدات محتملة».

في ذلك، نقل موقع «والا» عن مسؤولين إسرائيليين، أمس الجمعة، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عين مستشار الأمن القومي مائير بن شبات مسؤولاً عن الاتصالات مع أميركا والقوى العظمى في موضوع الاتفاق النووي مع إيران. وقالت مصادر مقربة من نتنياهو إن بن شبات «في هذه المرحلة هو حلقة الوصل للموضوع الإيراني مقابل الإدارة الأميركية»، وأنه ستجري مداولات حول ذلك في الأيام المقبلة. وأشار الموقع إلى أن بن شابات عقد لقاء مطولاً عبر تقنية الفيديو كونفرانس مع مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، أول من أمس، جرى خلاله بحث الملف الإيراني وعدد من القضايا الإقليمية الأخرى.

وأفاد الموقع أن نتنياهو قرر تعيين بن شبات مسؤولاً عن الملف (رغم ضغوط، مارسها رئيس الموساد، يوسي كوهين، الذي أراد الحصول على هذا المنصب). ونقل عن كوهين قوله في محادثات مغلقة إن بمقدوره إقناع الأميركيين بعدم العودة إلى الاتفاق النووي. ويتوقع أن يؤلف بن شبات طاقماً من أجل بلورة الاستراتيجية الإسرائيلية للمحادثات مع الولايات المتحدة وباقي الدول العظمى حول الملف النووي الإيراني.

> اختتم الحرس الثوري مناورات برية قرب الحدود العراقية
>
> نتنياهو عيّن بن شبات مسؤولاً عن الاتصالات بشأن النووي

مسؤول إسرائيلي سابق يحدد شروط الاتفاق النووي المقبول

احتمال بتكرار نتنياهو السياسة نفسها التي أبعدها إزاء إدارة أوباما (مناحيم كاهانا/فرانس برس)

> طرح رئيس مجلس الأمن القومي ومستشار الأمن القومي السابق لبنيامين نتنياهو، العميد يعقوف ناغلي، نقاطاً رأى أنه ينبغي تضمينها في أي اتفاق نووي جديد مع إيران، مما يجعل هناك إمكانية ليكون هذا الاتفاق مقبولاً إسرائيلياً، ولا سيما معالجة الثغرات العميقة في الاتفاق الاصلي الذي وقع عام 2015

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

أعادت التصريحات المفاجئة التي صدرت عن رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي، الجنرال أفيف كوخافي، أواخر الشهر الماضي، معرباً فيها عن معارضته (وإسرائيل بالتالي) العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، جدلاً في إسرائيل، بالقدر نفسه الذي سلطت فيه الضوء على مساعي تل أبيب لمحاولة فرض رؤياها مجدداً على الإدارة الأميركية الجديدة، خصوصاً أنّ تصريحات كوخافي جاءت مناقضة لتصريحات سابقة له أيدت الاتفاق السابق. واعتبر مراقبون في إسرائيل أنّ التصريحات تبدو كأنها جاءت بناءً على طلب من رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، مع إيحاء باحتمال تكرار السياسة نفسها التي اتبعها الأخير، إزاء مواقف إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، ووصلت ذروتها في الخطاب الذي ألقاه نتنياهو في الكونغرس في مارس/ آذار عام 2015، وعارض فيه السياسة الأميركية لإدارة أوباما في عقر مجلسي الشيوخ والنواب.

وفي ظلّ الجدل في إسرائيل، ودعوات إلى عدم تكرار ما حدث خلال إدارة أوباما، وضرورة التواصل دبلوماسياً وثنائياً مع البيت الأبيض، وهو التوجه الذي يدعو له الرئيس السابق للأمن السياسي والأمني في وزارة الأمن الإسرائيلية، الجنرال عاموس جلعاد، طرح رئيس مجلس الأمن القومي ومستشار الأمن القومي السابق لنتنياهو، العميد يعقوب ناغلي، في مقال له في صحيفة «يسرائيل هيوم»، أمس الجمعة، النقاط التي رأى أنه ينبغي تضمينها في أي اتفاق نووي جديد مع إيران، مما يجعل هناك إمكانية ليكون هذا الاتفاق مقبولاً إسرائيلياً.

تفاصيل «الصفقة الممكنة»

وبحسب ناغلي، فإنّ الميل الأميركي للعودة لاتفاق 2015 ليس مفاجئاً لإسرائيل ولا لحلفائها في الخليج، الذين يبدون قلقاً من صفقة جديدة، لكن مثل هذه الصفقة، وفق ناغلي، قد تكون ممكنة «إذا عولجت الثغرات العميقة في الاتفاق الأصلي»، مضيفاً «لكن من المهم أن ندرك لماذا أصبحت العودة للاتفاق أمراً غير ممكن». وبحسب ما يقوله الخبراء، فإنّ «لا حاجة للعودة بالزمن والخوض في جدل حول إيجابيات وسلبيات الاتفاق الأصلي، لأنّ ذلك سيقود فقط إلى لعبة من تراشق الاتهامات التي لن تساعد أي طرف على الخروج من الوضع الحالي الذي لا شيء فيه واضحاً مثل وضوح وضع إيران النووي سابقاً، ووضع برنامجها النووي اليوم».

ويعتبر ناغلي أنّ النظام الإيراني دفع بقوة شديدة منذ الاتفاق النووي بعمليات تخصيب اليورانيوم وتحسين القدرات التكنولوجية المرافقة واللازمة لذلك، مشيراً إلى إقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنّ هناك أسئلة مهمة يجب على إيران توفير الردود عليها بكل ما يتعلق بالقدرات العسكرية لديها، وبالاستناد أيضاً إلى المعلومات التي وفرتها إسرائيل بعد سرقة الأرشيف النووي الإيراني في عام 2018. وبالتالي، فإنّ التقدم التكنولوجي الذي حققته إيران في هذا السياق، ولا سيما في تركيب أجهزة الطرد المركزي من الجيلين الثاني والثالث (IR-2 M، IR-4، IR-8، IR-6، IR-9)، هو عملياً العقبة الأولى أمام «العودة للاتفاق».

وبحسب رؤية ناغلي، فإنّ هذا الواقع، مع عدم تطرق الاتفاق النووي الأصلي إلى المواد الخام اللازمة والجاهزية الإيرانية للتخصيب التي لم تؤخذ بالحسبان، أدى إلى الخطأ في سلسلة الحسابات الزمنية بشأن الوقت المطلوب حتى تراكم إيران الكمية اللازمة من المواد الانشطارية، عدا عن ذلك، فإن أجهزة الطرد المتطورة التي تم إخفاؤها تحت الأرض في مفاعل نطنز النووي في أصفهان وسط البلاد، مكنت إيران من تخزين سلفة القدرة على تخصيب اليورانيوم وعدم البقاء عند مستوى الجهاز الوحيد المتوفر الذي كان الاعتقاد بوجوده حجر أساسي في الاتفاق النووي، وقد بانت الخبرات والمعرفة المتوفرة لدى إيران حقيقة ناجزة، مكنت الإيرانيين من الارتقاء للمرحلة الأعلى في التخصيب الصناعي، بسرعة تصل لأكثر بثلاث مرات عن السابق في المستويات كافة، وفق ناغلي.

يوضح ناغلي أنّ «هذه المعرفة أصبحت الآن بأيدي إيران، بغضّ النظر عمّا نصّ عليه الاتفاق. وإيران أصبحت اليوم، وفق تصريح وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، على مسافة أسابيع معدودة من الوصول إلى الكمية الكافية من المواد الانشطارية اللازمة لإنتاج سلاح نووي، ولم يعد ممكناً الإبقاء على مسافة سنة بين إيران وقدرتها على تطوير قنبلة نووية. والعودة للاتفاق القديم ستمكن إيران من إضافة بنى تحتية وتخصيب متطور للبورانيوم في منشآت سرية، وأن تراكم سراً اليورانيوم المخصب اللازم لصنع القنبلة، وبالتالي لا عودة إلى الوراء، إلى الاتفاق الأصلي، فهذه خطوة غير ممكنة».

السيطرة على البلوتونيوم

ويرى ناغلي في مقاله أنّ على الولايات المتحدة والغرب أن يأخذوا في أي اتفاق جديد بالحسبان مسألة السيطرة على البلوتونيوم (معدن ثقيل جداً يستعمل في صنع أسلحة ذرية)، بعد أن عادت إيران إلى تطوير مسار معالجة البلوتونيوم من جديد، وخصوصاً أنّ الإيرانيين يتحدثون عن خطوات تمكنهم من العودة لتفعيل مفاعل أراك للماء الثقيل كما كان عليه قبل الاتفاق النووي، ويعكفون حالياً على تطوير الوقع من جديد لكسب ورقة مساومة لاستخدامها في المفاوضات.

ويطالب ناغلي أن يتم ضمان مراقبة قدرات تخصيب معدن اليورانيوم بمستوى 20 في المائة، ومراقبة منشآت أخرى تقيمها إيران للبورانيوم منخفض التخصيب، وهي منشآت ضرورية وحيوية لتحويل المواد الانشطارية إلى سلاح، موضحاً أنّ النظام الإيراني يستغل ثغرة في الاتفاق تحظر العمل على معدن اليورانيوم ولا تفرض قيوداً على بناء البنى التحتية اللازمة لذلك. ويدعو ناغلي إلى وجوب مراقبة المواد الانشطارية، ومنظومات السلاح وطرق نقله، في إشارة إلى المشروع الإيراني لتطوير ترسانة صاروخية قادرة على حمل رؤوس نووية.

المشروع الصاروخي

ويعيد مقال ناغلي للأذهان الشروط الإسرائيلية المعلنة المتعلقة بأن يشمل الاتفاق الجديد أيضاً قيوداً على المشروع الصاروخي للطهران، و«وقف النشاطات الإيرانية الإرهابية» في المنطقة، وعدم رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، بل تكثيف هذه القيود ومضاعفة العقوبات. في المقابل، يرى عاموس جلعاد الذي كان من أشد معارضي تصريحات كوخافي ودخوله على هذا الخط علناً، وجوب تعزيز التواصل والتنسيق الدبلوماسي والاستراتيجي مع الولايات المتحدة لضمان تأثير إسرائيل على شروط الاتفاق الجديد، وإدراجها في الاتفاق، لأنه لا يمكن الذهاب لخيار عسكري، مثلما ألمح الجنرال كوخافي، بدون دعم وموافقة أميركيين.

لا موعد لمحادثة بايدن ونتنياهو

أكد البيت الأبيض، أول من أمس الخميس، أن الرئيس الأميركي جو بايدن (الصورة)، سيُجري «قريباً» محادثات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وسط تأخّر غير اعتيادي في إجراء هذه الخطوة. وبعدما جددت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، التشديد على أهمية العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أثارت عدم تحديد موعد المحادثات المرتقبة بين الرجلين. واكتفت بالقول: «سيتحادث معه قريبا، لكن ليس لدي موعد محدد».

اشتداد معارك مأرب
شطب الحوثيين من قائمة الإرهاب

بينما كانت تشتد المعارك العسكرية بين قوات الشرعية والحوثيين في اليمن أمس، أعلنت واشنطن أنها ستلغي تصنيف الجماعة منظمة إرهابية الثلاثاء المقبل

عدن ـ **العربي الجديد**

بدءاً من يوم الثلاثاء المقبل، ستكون جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) خارج القائمة الأميركية للتنظيمات الإرهابية، بحسب ما أعلن وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن أمس الجمعة، مع مواصلة مراقبة أنشطة الجماعة عن كثب. يأتي ذلك في الوقت الذي لا يزال فيه الميدان مشتعلاً في محافظة مأرب، حيث استقدمت القوات اليمنية والحوثيون مزيداً من التعزيزات، فيما كانت السعودية تدمر مزيداً من المسيّرات الحوثية التي تستهدف أراضيها.

وأعلن بلينكن، أمس الجمعة، أنه سيلغي تصنيف جماعة الحوثيين منظمة إرهابية أجنبية بدءاً من 16 فبراير/شباط الحالي، مع إبقاء العقوبات على ثلاثة من زعماء الجماعة. وأضاف بلينكن في بيان أنّ «الولايات المتحدة لا تزال ترى بوضوح الأعمال الخبيثة لأنصار الله وعدوانها، وستراقب عن كثب أنشطة الجماعة، وستواصل تطبيق العقوبات المفروضة على قادة الحوثيين كأفراد، وتعقب على تحديد أهداف جديدة للعقوبات، ولا سيما على المسؤولين عن هجمات على الملاحة التجارية في البحر الأحمر وعن الهجمات الصاروخية على السعودية». وقال بلينكن إن هذا الإلغاء «يهدف إلى ضمان عدم عرقلة سياسات الولايات المتحدة ذات الصلة بعملية (إيصال) المساعدات لمن يعانون أساساً مما تم وصفها بأسوأ أزمة إنسانية في العالم». ويأتي القرار الجديد بعد أقل من شهر على دخول قرار إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية حيز التنفيذ. وكان وزير الخارجية الأميركية السابق مايك بومبيو قد أعلن في 11 يناير/كانون الثاني عن قرار تصنيف الجماعة قبل أن يدخل حيز التنفيذ في 19 من الشهر نفسه، في الأثناء، أعلن المتحدث العسكري باسم الجماعة يحيى سريع على تويتر، أمس الجمعة، أن الحركة قصفت مطار أبها السعودي وقاعدة الملك خالد العسكرية باستخدام طائرات مسيرة. وجاء ذلك بعدما أعلن التحالف العربي بقيادة السعودية، أمس، اعتراض وتدمير طائرة من دون طيار مفخخة أطلقها الحوثيون نحو السعودية هي الثانية خلال ساعات. وجاء ذلك في بيان مقتضب صادر عن التحالف نشرته وكالة الأنباء السعودية «واس». ولم يحدد التحالف نقطة انطلاق الطائرة، أو مكان اعتراضها.

ومساء الخميس، أعلن التحالف اعتراض وتدمير صاروخ باليستي، وطائرة مسيرة، أطلقهما الحوثيون باتجاه السعودية، فيما قالت الجماعة، في وقت لاحق، إنها استهدفت بصاروخ باليستي قاعدة عسكرية بمدينة خميس مشيط (جنوب غرب).

وبالتزامن، أبلغت السعودية، مجلس الأمن الدولي، في رسالة مساء الخميس، أنها ستتخذ الإجراءات اللازمة كافة للحفاظ على أراضيها وسلامة مواطنيها من «الهجمات الإرهابية» لجماعة الحوثيين، حسب «واس». وفي سياق متصل، قالت وزارة الخارجية الكويتية، أمس الجمعة، إن «استمرار هجمات الحوثيين على السعودية يمثل تصعيداً خطيراً يهدد أمن المملكة واستقرار المنطقة».

في غضون ذلك، تتسارع التطورات العسكرية في محافظة مأرب شرقي اليمن بين قوات الحكومة الشرعية والحوثيين، في ظل تعزيزات عسكرية كبيرة، وصلت صباح أمس الجمعة، إلى جبهات القتال، وسط تزايد أعداد القتلى والجرحى من الطرفين. وكشف مصدر عسكري ميداني في الجيش الوطني في مأرب، لـ«العربي الجديد»، أنّ المعارك اشتدت صباح أمس شمال المحافظة، واستخدم فيها الطرفان جميع أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة وبحسب المصدر نفسه، فقد تمكنت قوات الجيش من صد أكثر من خمس هجمات للحوثيين. كما أشار المصدر إلى أن الطيران السعودي شنّ عدداً من الغارات الجوية على تعزيزات عسكرية للحوثيين.

وعلى الرغم من تصريحات الحوثيين بأحراز تقدم في جبهات مأرب إلا أن مصادر محايدة أكدت لـ«العربي الجديد»، أنّ أياً من الطرفين لم يتمكن من إحراز أي تقدم، إذ لا يزال الطرفان كل في مواقعه في نهم شرق صنعاء، وفي صرواح في مأرب، وحتى في جبهات مراد والجدعان والكسارة، رغم الكلفة البشرية التي دفعها الطرفان.

ودفعت قيادة الجيش الوطني بعدد من الألوية العسكرية إلى جبهات مأرب والجوف لتعزيز قواتها، كما حشدت محافظات شبوة وأبين وحضرموت والمهرة الواقعة تحت سيطرة الشرعية قوات كبيرة من القبائل وقوات الجيش الوطني. في المقابل واصل الحوثيون الدفع بتعزيزات عسكرية إلى مأرب ومحافظة الجوف.

> بلينكن: أميركا ستراقب عن كثب أنشطة جماعة الحوثيين

شرق غرب

بايدن يمهد لإغلاق معتقل غوانتنامو

أعلن مسؤول في البيت الأبيض، أمس الجمعة، أن إدارة الرئيس جو بايدن بدأت مراجعة رسمية حول مستقبل معتقل غوانتنامو بهدف إغلاقه. وقال مصدران مطلعان إن المساعدين المشاركين في المناقشات الداخلية، ينظرون في إجراء تنفيذي يوقعه الرئيس في الأسابيع أو الأشهر المقبلة. وقالت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي إميلي هورن: «نجري عملية بمجلس الأمن القومي لتقييم الوضع الحالي الذي ورثته إدارة بايدن عن الإدارة السابقة، بما يتماشى مع هدفنا الأكبر وهو إغلاق غوانتنامو».
(رويترز)

الجزائر: مسيرات الجمعة مستمرة

تجددت للجمعة الثالثة على التوالي، أمس، مسيرات الحراك الشعبي في مدن وبلدات عدة في غرب ووسط وشرقي الجزائر، للمطالبة بالديمقراطية والحريات والدولة المدنية وإبعاد المؤسسة العسكرية عن فرض الخيارات السياسية، وإطلاق سراح الناشطين المعتقلين. وكان لافتاً تلافي أجهزة الأمن وقوات الشرطة أي صدام مع المتظاهرين أو تنظيم اعتقالات في صفوفهم، للأسبوع الثالث على التوالي.
(العربي الجديد)

«هيومن رايتس» تطالب السعودية بتشريعات تدعم الحريات

طالبت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الدولية، أمس الجمعة، السلطات السعودية بتشريعات جديدة ترسخ حقوق الإنسان، وتمنع الأطفال حق حرية التعبير والمشاركة في الاحتجاجات ضد التمييز الحكومي. واعتبرت المنظمة في بيان، أن تخفيف السعودية عقوبة الإعدام بحق علي محمد النمر، وإعلان ولي العهد محمد بن سلمان أن الحكومة ستضع قانوناً جزائياً في سبيل «حماية حقوق الإنسان»، بعد بصيص أمل وأن «النظام الجزائي السعودي المروع» قد يتحسن.
(الأناضول)

ليستر مبعوثًا بريطانيا للخليج

عيّن رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، أمس الجمعة، إدوارد آندي ليستر (الصورة) مبعوثاً خاصاً جديداً بمنطقة الخليج. وقال جونسون: «الخليج منطقة ذات أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية والجيوسياسية. يسعدني أن أرسل اللورد ليستر للعمل مع شركائنا هناك». وأضاف: «يشير تعيينه إلى طموحي في تحقيق تحديث شامل لعلاقاتنا الخليجية، وخلق وظائف وتعزيز الازدهار في الداخل مع الوفاء بأولوياتنا وقيمنا في الخارج».
(رويترز)

أفغانستان: مقتل 27 من «طالبان»

لقي ما لا يقل عن 27 مسلحاً من حركة «طالبان» مصرعهم، أمس الجمعة، في غارات جوية شنتها طائرات الجيش الأفغاني على مخابئ ومواقع للحركة في أجزاء مختلفة من مقاطعة هلمند، جنوبي البلاد. وأعلن الجيش الأفغاني، في بيان، أن «الغارات الجوية شملت مناطق ناوا ونهر سراج وجارمسير»، مؤكدا أنها أسفرت عن مقتل 27 مسلحاً على الأقل من بينهم قائدان للحركة، فيما أصيب ثلاثة آخرون.
(قنا)

على الرغم من أن آليات التنسيق بين روسيا وأميركا وإسرائيل حدت من إمكانية تصادم طيران هذه القوى فوق سورية، إلا أن هذا الأمر لا يلغي المخاوف من إمكانية حدوث هذا الأمر، إذ إن سلاح الجو السوري يعتمد على طرق تقليدية لتحديد حركة الملاحة

سماء سورية

ازدحام الطيران الحربي في الأجواء ينذر بتصادم

عماد كركص

تزدحم الأجواء السورية بحركة الطيران الحربي للعديد من القوى الإقليمية والدولية، التي تدخلت بشكل مباشر، أو شبه مباشر، في الأزمة السورية، وبات لها تواجد عسكري على الأرض أو في الجو. وأضحى هذا الأمر مصدر قلق لكل تلك الأطراف، خوفاً من عمليات تصادم محتملة، لو عن طريق الخطأ، نتيجة كثافة حركة الطيران، وفي ظل غياب آلية تنسيق واضحة ورسمية لتنظيمها.

وعلى الرغم من أن التنسيق الأميركي والإسرائيلي مع روسيا التي تعد المتحكم الأكبر بالأجواء خفف من إمكانية حدوث «خطأ»، وذلك إلى جانب وضع قيود على حركة طيران النظام السوري فوق مناطق معينة من البلاد، إلا أن كل ذلك لا يبدو كافياً. ويستشعر مسؤولون أميركيون الخطر أكثر من ذي قبل، لا سيما مع تعاظم حدة الضربات الإسرائيلية ضد أهداف للنظام السوري وإيران أخيراً، وذلك بحسب تقرير لمجلة «نيوزويك» الأميركية، نشر الخميس الماضي.

ونقلت المجلة عن مسؤول استخباراتي أميركي، وصفته بالرفيع المستوى، والذي فضل الكشف عن اسمه، مخاوف بلاده «بشأن الحجم الهائل للحركة الجوية الناجمة عن حملة القصف شبه السرية الإسرائيلية، بينما تنفذ القوات الجوية الروسية والسورية مهماتها الخاصة».

وأوضح المسؤول، أنه خلال غارات الأسبوع الماضي قرب مطار دمشق، والتي اتهمت إسرائيل بالقيام بها، «لاحظت الولايات المتحدة زيادة كبيرة في النشاط الجوي العسكري فوق سورية، بما في ذلك من قبل إسرائيل وروسيا، بالإضافة إلى الطائرات السورية»، منوهاً إلى أن «زيادة حركة الطيران جعلت وقوع حادث مؤسف أكثر احتمالاً». وقال «كان المجال الجوي مليئاً بما يتجاوز المعايير اليومية، ما يزيد من فرصة سوء التقدير، أو ربما خطأ في تحديد الأهداف من قبل جميع الكيانات». وأشارت المجلة إلى أن خطوط الطيران غير واضحة، وهو ما أدى، بحسب تقارير، إلى وقوع أكثر من 170 حادثاً بخص طائرات حربية ومسيرة، شملت نحو سبع دول، فضلاً عن جهات أخرى فاعلة على الأرض السورية، من دون أن تفصّل طبيعة هذه الحوادث.

ونقلت المجلة عن مصدر سوري، طلب عدم الكشف عن هويته، قوله إنه «فيما يتعلق بالمجال الجوي المزدحم فوق سورية، فإن هذا مصدر قلق دائم، لا سيما بعد تدخل الولايات المتحدة في سورية». وأضاف «الآن حيث تعمل روسيا والولايات المتحدة وتركيا وفرنسا، ناهيك عن إسرائيل، جميعاً فوق أو بالقرب من سورية، فإن الحوادث ممكنة دائماً، لا سيما عندما يتعلق الأمر بصواريخ الدفاع الجوي. بمجرد إطلاق الصاروخ، لا مجال للتراجع».

وذكرت المجلة مثالاً عما وصفتها بـ«الحسابات القاتلة الخاطئة»، إسقاط النظام السوري لطائرة تجسس روسية خلال غارة إسرائيلية في العام 2018. وأسقطت الولايات المتحدة طائرة سورية، بُزعم أنها كانت تحلق فوق الأراضي الخاضعة لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، المدعومة من البنتاغون في العام 2017. كما قام كل من النظام السوري وإسرائيل بإسقاط الطائرات الحربية لبعضهما البعض. وفي حين تشير المجلة إلى أنه لم يسجل أي اشتباك بين الطائرات الإسرائيلية والروسية، لكنها تخلص إلى أنه لا يمكن استبعاد حدوث ذلك لاحقاً.

ونقلت «نيوزويك» عن مسؤول عسكري إسرائيلي قوله إن الاتصالات بين تل ابيب وموسكو خفّت من المخاطر على الجانبين. وأوضح «لدينا بالفعل آلية لمنع التضارب مع الجيش الروسي تسهل حريتنا في العمل، مع تقليل مخاطر الاحتكاك مع القوات الروسية وتعزز الأمن المتبادل. وحتى الآن، كانت فعالة للغاية، وصمدت في مواجهة الظروف الصعبة في ساحة معركة كثيفة للغاية». ونقلت عن مسؤول أمني إسرائيلي آخر، تحدثت إليه الشهر الماضي، قوله إن «الجيش السوري يمنح حزب الله (اللبناني) مساحة كبيرة لفعل ما يريد، ويجعل الأوضاع غير مريحة بعض الشيء»، معتبراً «أنها مشكلة كبيرة بالنسبة لنا أن نقرر في الواقع من سنضرب وماذا نفعل».

وكان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو والإسرائيلي بني غانتس بحثا «قضايا التعاون الروسي الإسرائيلي لضمان الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط»، وذلك بحسب بيان لوزارة الدفاع الروسية، أمس الأول، أشار إلى أن الاتصال الهاتفي جرى بمبادرة من الجانب الإسرائيلي. ومن جانبه، أعلن مكتب غانتس، في بيان، أن الوزيرين بحثا الملف السوري، واتفقا على «مواصلة المشاورات الهامة بهدف ضمان أمن قواتهما وبشأن الحاجة إلى تفعيل الجهود الإنسانية في المنطقة». ويعتقد أن الاتصال تناول التنسيق حول حركة الطيران الروسي والإسرائيلي، بعد تكثيف تل أبيب ضرباتها لقواعد ونقاط عسكرية تابعة للنظام وإيران. مصدر سوري ثان أوضح للمجلة أن المخاوف لا تقتصر على الحوادث العسكرية، بل تشمل أيضاً الطائرات المدنية، ملمحاً إلى أن احتمالية الخطأ «أمر شائع جداً»، مشيراً إلى أن الطائرات الحربية الإسرائيلية تستخدم مسارات الطيران المدني خلال عملياتها. وحدد المناطق المحظورة على الطيران النظام السوري، حيث «تشمل الشمال الشرقي المتمتع بالحكم الذاتي، وجيب صحراوي جنوب شرقي سورية تسيطر عليه الولايات المتحدة، وامتداد حدودي شمالي يحتله المتمردون والجهاديون والقوات التركية»، على حد وصفه. وحدد مجال سلاح جو النظام بالقول إنه «يعمل على الحدود الجنوبية والغربية، وكذلك قبالة ساحل البحر الأبيض المتوسط»، منوهاً إلى أن «أي نشاط قريب جداً من الحدود اللبنانية أو الإسرائيلية سيقابل ببرد عسكري إسرائيلي». وأكد أن هناك قيوداً على حركة الطيران السوري، وهو أمر لا ينطبق على الروس، موضحاً أن الطيران الروسي يملك حرية الحركة في الأجواء أكثر منهم.

مسؤول إسرائيلي: الاتصالات مع موسكو خففت من المخاطر

حمود: سلاح الجو السوري يعتمد طرقا تقليدية لتحديد الملاحة

وفي 2016 و2017، كان هناك اتفاقات غير رسمية عن آليات تنسيق مشتركة بين الولايات المتحدة وروسيا، لتنظيم حركة الملاحة الجوية فوق الأجواء السورية، بعد التدخل الروسي إلى جانب النظام جوياً وبرياً، وزيادة حركة طيران التحالف خلال الحرب ضد تنظيم «داعش». وكشف المتحدث السابق باسم التحالف الدولي لمحاربة «داعش» العقيد ريان ديلون، في يونيو/حزيران 2017، عن اجتماع لتوسيع الولايات المتحدة وروسيا التنسيق بينهما بشأن حركة الطيران في الأجواء السورية. وأشار حينها إلى أن التنسيق سيشمل تبادل الرسوم التخطيطية ومواقع العمليات، لتجنب حوادث اصطدام الطائرات بين الجانبين. وذكر أن «مسؤولي التحالف والجيش الروسي التقوا وقاموا بعض وتوسيع إجراءات منع حوادث الاصطدام أو الاستهداف العرضي (قصف أهداف عن طريق الخطأ)».

وأوضح الرائد يوسف حمود، وهو ضابط منشق عن سلاح الجو في قوات النظام السوري، ويشغل اليوم منصب المتحدث الرسمي لـ «الجيش الوطني»، الحليف لتركيا، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «الروس يتحكمون أكثر من غيرهم من المجال الجوي في سورية، نظراً للمساحة الكبيرة التي ينشرون فيها رادارات الدفاع الجوي. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فقد لاحظنا أن كل المجال الجوي الإسرائيلي، بغض النظر عن رادارات الدفاع الجوي للنظام وروسيا، ويتشارك معهم ذلك الطيران الأميركي الذي يعمل تحت اسم التحالف الدولي». وأوضح أن «الطيران التركي مجال حركته في الشمال، وأغلبه عبر الطيران المسير». ونوه، في حديثه مع «العربي الجديد»، إلى أن «التميز التقني لتجنب احتمالات التصادم، يصب في مصلحة طيران التحالف وإسرائيل، كونهم يملكون طائرات ذات تقنيات عالية، تستطيع تحديد الأهداف، بالإضافة لتوجيهها من قبل مراكز عمليات متطورة من الأرض، أو عبر الأقمار الصناعية». وأكد حمود، من خلال خبرته وعمله في سلاح الجو السوري سابقاً، أن هذا السلاح «يعتمد على طرق تقليدية في تحديد حركة الملاحة الجوية، وأولها الملاحة بالرؤية، حيث يستخدم النظام، بنسبة تفوق 80 في المائة من طلعاته الجوية، هذه الطريقة، بالإضافة إلى طريقة الملاحة الاسلكية التي تعتمد على تحديد موقع الطائرة من خلال المنارات اللاسلكية الأرضية».

وأشار حمود إلى أن هناك عملية الملاحة التي تعتمد على الأقمار الصناعية، ويمكن استخدامها من قبل عدد محدود من طائرات النظام. لكنه كشف أنه «بعد تعاظم حدة الحرب السورية، فتح الروس للنظام إمكانية استخدام أقمارهم الصناعية لتحديد حركة الملاحة أكثر من ذي قبل، وبالتالي بات النظام يملك العامل التقني في هذا الجانب». لكنه نوه إلى أن «عملية التحكم بحركة الطيران، وادارات الدفاع الجوي المنتشرة في سورية، سواء للروس والنظام، قد لا تكون بيد النظام بعد التدخل الروسي العسكري الكبير في سورية». ورغم أن حمود قلل من احتمالية التصادم الجوي بين سلاح الجو للأطراف المتعددة في الأجواء السورية، إلا أنه لم يستبعد حدوث ذلك، طالما أن الاعتماد على تنظيم حركة الملاحة الجوية منقسم بين التقني والعامل البشري.

من جهته، أشار الباحث السياسي السوري رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن كل الدول المنخرطة عسكرياً في سورية لديها أجندات متضاربة، وهي تعرف ذلك، لكنها لا تريد أن تدخل في صدام عسكري مع الدول الأخرى على الأرض السورية. ولذلك فإن هذه الدول تفضل التنسيق فيما بينها على ما يسمى حركة الأجواء كي لا يحصل صدام، وبنفس الوقت تتمتع كل دولة بحرية الحركة والرغبة بتنفيذ ما تقوم به، لأن الدولة السورية ليس لها القدرة على إنفاذ سيادتها جواً». وحول ما إذا كان لحركة سلاح الجو المختلف، والتواجد العسكري أساساً في سورية، تأثير على صيغة الحل السياسي المستقبلي في البلاد، أشار إلى أن «تضارب الأجندات بين الدول التي تحتفظ بوجود عسكري كبير على الأرض السورية»، يؤخر الحل.

هنالك قيود على حركة الطيران السوري (فرانس برس)

تقرير

الأحزاب تبحث عن وجوه جديدة

العراق: سباق استقطاب مرشحين

باشرت القوى السياسية في العراق حملتها لاستقطاب وجوه معروفة من اجل تامين فوزها بالانتخابات النيابية في 10 اكتوبر/تشرين الاول المقبل

بغداد ـ **عادل النواب**

دخلت القوى السياسية العراقية في منافسة سياسية جديدة من نوعها، بدا أن قانون الانتخابات الجديد قد فرضه عليها، وهو قانون قائم على أساس نظام الدوائر الانتخابية المتوسطة، تتيح تعدد المنافسة فيها، إلى درجة تصل في بعض المناطق إلى 30 قائمة انتخابية. ويتركز التنافس الجديد على استقطاب الشخصيات البارزة والمؤثرة في المجتمع، لضمّها إلى القوائم الانتخابية، بعيداً عن الوجوه السابقة التي جربها الناخبون سابقاً. وأقرّ القانون الجديد للانتخابات تقسيم العراق إلى 83 دائرة انتخابية موزعة على 19 محافظة، سيصوّت فيها أكثر من 25 مليون ناخب، في الانتخابات التشريعية المبكرة المقررة في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وتأتي الانتخابات بقانونها الجديد استجابة لمطالب المتظاهرين، عقب موجة الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد نهاية عام 2019، واستمرت لأكثر من 12 شهراً، قبل أن تتراجع بفعل القمع المفرط من قبل السلطات الحكومية والجماعات المسلحة، فضلاً عن تفشي فيروس كورونا.

وتسعى الأحزاب والقوى السياسية إلى كسب وجوه عشائرية وشخصيات أكاديمية ودينية ورجال أعمال، وحتى على مستوى ناشطين أو مؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي، في أولى مظاهر السباق الانتخابي في العراق. ولا تتوقف المحاولات عند مدينة أو محافظة أو حزب بعينه، بل جميع القوى الرئيسية النافذة في البلاد تشارك بهذا التنافس، لكسب تلك الشخصيات في قوائمها الانتخابية داخل الدوائر التي ستخوض الانتخابات فيها.

في السياق، أدلى أحد النواب لـ«العربي الجديد» بمعلومات متطابقة حول التحرك على كسب الوجوه الجديدة داخل جامعات عراقية، وفي المنظومات والمجالس العشائرية وحتى على مستوى المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي. وقال النائب الذي طلب عدم الكشف عن اسمه إن السباق يتركز داخل المدن التي ستتنافس فيها الكتل والأحزاب ضمن دائرة واحدة أو دائرتين متشابهتين اجتماعياً ودينياً وحتى عشائرياً. ويتنافس 30 حزباً أو كتلة في كل دائرة.

ويرأيه فإن «التوجه نحو البيوت والعائلات المعروفة والشخصيات البارزة، بعكس فقر أو سطحية الحزب أو الكتلة التي لم تجد شيئاً تستند إليه للتحدث إلى الجمهور أو الناخبين». وأكد أن «التنافس الحالي على هذه الظاهرة محصور بين الأحزاب والقوى الشيعية والسنية والكردية، ويبدو أن القوى المدنية الجديدة لا تعاني منه».

من جهته، قال النائب باسم الخشان، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إن «القوى السياسية المهيمنة على المشهد السياسي بعد 2003، أدركت مازقها من القانون الجديد ومن تراجع صورتها أمام الشارع، لذلك تعمل منذ أسابيع داخل حلبة صراع وتنافس جديدة على استقطاب شخصيات جديدة في بعض المناطق، لكسبها داخل قوائم مرشحيهم التي يجب أن يقدموها لمفوضية الانتخابات سريعاً». وأضاف أن المستهدفين من شيوخ عشائر ورجال دين وأكاديميين، وحتى مدرسين ووجوه اجتماعية بالمدن للاستفادة من قواعدهم الشعبية. وقال «للأسف بعض هذه القوى بدأت بتقديم مغريات لبعض الشخصيات، في مقابل قبول الترشيح معها أو حتى الترويج لها، والبعض الآخر صار يتحرك الآن نحو كسب بعض المتظاهرين والناشطين».

وكان القيادي في تيار «الحكمة»، محمد الحسيني، قد حذّر في حديث لوسائل إعلام محلية عراقية في وقت سابق من هذا الأسبوع، مما سماه «مزاد القوى السياسية لشراء المرشحين مضموني الفوز في الانتخابات المقبلة». وأشار إلى أن «المرشحين إما شخصيات عشائرية ستترشح ضمن منطقة نفوذها، أو مشاهير ضمن مناطقهم ويملكون شعبية كبيرة تؤهلهم للفوز». وأضاف الحسيني أن «الانتخابات بناءً على نظام الدوائر الصغيرة أو المتوسطة، جعلت الكتل السياسية تتوجه لاستغلال المال السياسي الكبير الذي تملكه لاستقطاب هذه الشخصيات».

من جهته، قال الخبير أحمد الشريفي، إن الظاهرة «موجودة منذ أشهر عدة بين القوى السياسية»، مضيفاً أن «الكتل تسعى نحو الوجوه الجديدة غير المجربة سابقاً، كما أنها لن تخاطر بترشيح الشخصيات التي تضمن فوزها بالانتخابات». وأشار في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن تلك القوى «تجري منذ فترة زيارات واجتماعات لعدد من المناطق في مختلف المحافظات، بهدف جس النبض ورصد الشخصيات المهمة والمعروفة في هذه المدينة أو تلك، من أجل كسبها وضمها ضمن القوائم الانتخابية كمرشحين أو من الداعمين للقوائم الانتخابية».

وكشف أن ذلك وصل إلى لجوء بعض القوى لكسب الشخصيات الرياضية وحتى الفنية، لما لها من شعبية في بعض المناطق، حتى تضمن حصولها على المقعد البرلماني لهذه المناطق من خلال هؤلاء المرشحين. كما أن هناك أموالاً كثيرة صرفت بهذا الحراك من أجل كسب كل شخصية لها ثقل شعبي لصالح جهة وترك الجهة الأخرى، وهذا التنافس وبهذا المستوى جديد من نوعه فرضته قواعد قانون الانتخابات البرلمانية الجديد.

من المحتمل ان تتنافس اكثر من 30 كتلة وحزبا في كل دائرة

القوى المدنية لا تعاني من مشكلة استقطاب الشخصيات

التركيز على الأصوات الناخبة في المدن (Getty)

شرق غرب

العراق: تفكيك خلية لـ«داعش»

باشرت السلطات الأمنية في مختلف المناطق العراقية، تحصين مواقعها بالكتل الإسمنتية، أمس الجمعة، بالتزامن مع استمرار القوات الأمنية العراقية ملاحقة بقايا تنظيم «داعش». وقال المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة، اللواء يحيى رسول، إنه «تم اعتقال عدد من عناصر تنظيم داعش ببنهم قياديان خلال عمليات أمنية، وتفكيك خلية إرهابية من 4 عناصر في محافظتي صلاح الدين وكركوك.

(العربي الجديد)

لبنان: لقاء سلبي بين عون والحريري

بعد نحو شهرين على انقطاع التواصل وتعثر محاولات تشكيل حكومة جديدة، زار رئيس الوزراء المكلّف في لبنان سعد الحريري (الصورة)، أمس الجمعة، رئيس الجمهورية ميشال عون، من دون الاتفاق على دفع المسار الحكومي قدماً. وأعلن الحريري بعد اللقاء أن «لا تقدّم حكومياً، ولكنني شرحتُ له الفرصة الذهبيّة التي نحن فيها»، مصراً على حكومة من 18 وزيراً. في المقابل، أصدر المكتب الإعلامي في الرئاسة اللبنانية بياناً أوضح فيه أن الرئيس المكلف لم يأتِ بأي جديد على الصعيد الحكومي.

(العربي الجديد)

المغرب: لا حلّ لأزمة «القاسم الانتخابي»

استمرت أزمة «القاسم الانتخابي» في المغرب، حسب ما أظهرت جلسة حكومية برئاسة العاهل محمد السادس، مساء أول من أمس الخميس. وخلت التعديلات الجديدة التي أقرّتها بخصوص القانون التنظيمي الخاص بمجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان المغربي) من أية إشارة إلى مصير «القاسم الانتخابي» وكيفية احتسابه. مع العلم أن الانتخابات التشريعية في المغرب مقررة في سبتمبر/أيلول المقبل.

(العربي الجديد)

دعوة السلطة الليبية لإلغاء الاتفاقات مع تركيا

أكد وزراء خارجية مصر سامح شكري، وقبرص نيكوس كريستودوليديس، واليونان نيكوس دندياس، أمس الجمعة، على الالتزام بالقانون الدولي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وميثاق الأمم المتحدة. وفيما اعتبروا أن الاتفاقات المبرمة بالمخالفة للقانون الدولي تعد باطلة، دعوا الحكومة الليبية الجديدة لاعتبار مذكرتي التفاهم حول الحدود البحرية والتعاون الأمني الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 لاغية.

(العربي الجديد)

انقرة لن تتخلى عن «إس 400»

شدّد المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن (الصورة)، أمس الجمعة، على أن أنقرة لن تتخلى عن منظومة الدفاع الصاروخية الروسية «إس 400». وأشار قالن، في مقابلة مع قناة «تي آر تي» التركية، إلى أن تصريحات وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، التي قال فيها إن تركيا منفتحة على مناقشة الخلاف مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بشأن منظومة «إس 400» قد فهمت بشكل خاطئ.

(قنا)

الحدث

شهيد بعملية دهس نفذها مستوطن

رام الله ـ **العربي الجديد**

استشهد مواطن فلسطيني، وأصيب اثنان آخران، أمس الجمعة، بعدما دهسهم مستوطن بسيارته في منطقة الأغوار الشمالية الفلسطينية بالضفة الغربية، فيما قمعت قوات الاحتلال الإسرائيلي المشاركين في المسيرات الأسبوعية في عدد من مناطق الضفة الغربية المحتلة.

وأوضح أمين سر حركة «فتح» في محافظة طوباس والأغوار محمود صوافطة، لـ«العربي الجديد»، أن الشبان كانوا يسيرون ضمن مسار بيئي على جانب الطريق بين قريتي بردلا وعين البيضا بالأغوار، وكان المستوطن يسير بسيارته على الجانب الآخر من الطريق، وفجأة اتجه نحوهم بسيارته ودهسهم، ما أدى لاستشهاد أحدهم، وإصابة اثنين آخرين بجروح خطيرة.

وقال مسؤول ملف الاستيطان في محافظة طوباس والأغوار معتز بشارات، لـ«العربي الجديد»، إن الشهيد والمصابين كانوا مع مجموعة من الشبان قادمين لدعم الأغوار، مشيراً إلى أن الشهيد، الذي تم تشييعه في مدينة البيرة، يدعى بلال شحادة بواطنة.

في هذه الأثناء، أدى عشرات الفلسطينيين صلاة الجمعة، في خربة حمصة الفوقا بالأغوار الشمالية، التي تعرضت لعمليات هدم متكررة من قبل الاحتلال الإسرائيلي خلال الأيام الماضية. وقال بشارات إن «الفعالية هدفت للتضامن مع أهالي الخربة وتعزيز صمودهم فوق أراضيهم في مواجهة آلة القتل والدمار الإسرائيلية التي تسعى لإجبار الأهالي على الرحيل».

وكعادتها، قمعت قوات الاحتلال المشاركين في المسيرات الأسبوعية ضد الاستيطان، ما أدى إلى إصابة العشرات بالرصاص المطاطي والاختناق جراء الغاز المسيل للدموع. وأعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في بيان، أن طواقم الإسعاف تعاملت مع عشرات الإصابات بالرصاص الحي والمعدني وبالاختناق بالغاز المسيل للدموع في المسيرات الأسبوعية في مناطق وقرى الرأس، وبيت دجن، والمغير، وكفر قدوم. وأصيب ثلاثة فلسطينيين، بعد إطلاق قوات الاحتلال الرصاص وقنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه المشاركين بصلاة الجمعة التي أقيمت فوق الأراضي المهددة بالاستيلاء بمنطقة المرحات والرأس غرب مدينة سلفيت، بهدف إنشاء بؤرة استيطانية جديدة. كما أدى فلسطينيون صلاة الجمعة فوق الأراضي المهددة بالاستيلاء عليها من قبل الاحتلال في منطقة الخمار جنوب شرق بلدة بتير غرب بيت لحم، وذلك بعد أن نصب مستوطن بيتاً بلاستيكياً في تلك الأراضي. وأغلق المشاركون، بعد الصلاة، كل الطرق المؤدية إلى منطقة الخمار لمنع المستوطن من الوصول إلى الأرض.

قمع الاحتلال المشاركين في المسيرات الاسبوعية (جعفر اشتية/فرانس برس)

رصد

تعثر الوساطة بين الخرطوم وأديس أبابا

السودان: حظر التجول يتوسع

انضمت ولاية الجزيرة وسط السودان إلى قائمة الولايات التي أعلنت عن فرض حظر تجول في ظل الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي التي تشهدها البلاد وبتخللها أعمال عنف، وبالتزامن مع تصعيد السلطات الحملة ضد رموز نظام عمر البشير.

وأعلن والي الجزيرة، عبد الله إدريس، حالة الطوارئ في جميع أنحاء الولاية اعتباراً من ليل أول من أمس الخميس، وحتى إشعار آخر، للحفاظ على ممتلكات المواطنين. ودعا القرار «كل الأجهزة الأمنية والشرطة، إلى اتخاذ الحيطة والحذر لحماية ممتلكات وأرواح المواطنين»، تحسباً من اندلاع احتجاجات ترافقها أعمال عنف. وطالب المواطنين بـ«التبليغ عن أماكن وتجمعات عناصر النظام البائد (السابق)، وعن قياداتهم السياسية ومحتكري السلع ومخربي الاقتصاد». وسبق أن أعلنت 6 ولايات من أصل 18، في شرق وجنوب وشمال دارفور وغرب وشمال كردفان وسنار، حظر التجول. بدوره أعلن والي ولاية شمال دارفور، محمد حسن عربي، أن الأيام المقبلة ستشهد صدور قرارات ثورية تتضمن اعتقالات وإعفاءات وتنقلات لعناصر النظام السابق بالولاية. وذكر الوالي أن القرارات تأتي «كإنفاذ فوري لقرارات لجنة إزالة التمكين وتفكيك نظام 30 يونيو/حزيران، والتي قضت بإلقاء القبض على العناصر الفاعلة لحزب المؤتمر الوطني المنحل».

في هذه الأثناء، كشف مسؤول في مجلس السيادة السوداني، رفض الكشف عن اسمه، لوكالة الأناضول أن جهود وساطة جنوب السودان لإنهاء التوترات الحدودية بين السودان وإثيوبيا «تواجهها بعض العقبات». وأضاف المسؤول أن رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت، يسعى لعقد لقاء مرتقب بين رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد في العاصمة جوبا. وأكد أن «مساعي الوساطة في جوبا تواجهها بعض المعوقات، أبرزها شروط إثيوبيا بانسحاب الجيش السوداني، وإصرار الجانب الأخير على وضع العلامات الحدودية المعترف بها دولياً». وسبق أن سلّم المستشار الأمني لرئيس جنوب السودان توت قلواك، خلال زيارة رسمية إلى الخرطوم، أول من أمس الخميس، رسالة من رئيس بلاده إلى البرهان «تتعلق بجهود جوبا لإنهاء التوتر الحدودي بين السودان وإثيوبيا». كما أعلن عن عقد لقاء بين البرهان وسلفاكير في جوبا (لم يحدد موعده)، لمناقشة التوتر الحدودي بين الخرطوم وأديس أبابا.

(الأناضول)

متابعة

تونس: المشيشي يرفض الاستقالة

تونس ـ **سعة بركات**

أكد رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، أمس الجمعة، أنه لن يستقيل، في ظل استمرار أزمة التعديل الوزاري جراء رفض الرئيس قيس سعيد أداء عدد من الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمامه بذريعة وجود شبهات فساد بحقهم، الأمر الذي رد عليه المشيشي، مطالباً سعيّد بتحديد الوزراء بالاسم وتبيان الشبهات التي يتحدث عنها. وعلى هامش الإعلان عن نتائج المسابقات الوطنية للابتكار في الصناعات التقليدية وحفل توزيع إشعارات إسناد قروض المال المتداول لفائدة الحرفيين، قال المشيشي إن «الأزمة أدت إلى تعطيل المرفق العام ومصالح الدولة». ورأى أن الوضع لا يمكن أن يطول أكثر من ذلك وأن الحكومة منفتحة على الحوار. وفي رده على الدعوات إلى استقالة الحكومة قال «أنا جندي في خدمة البلاد والجندي ما يزرتيش (لا يهرب)». بدوره، أكد المتحدث الرسمي باسم «حركة النهضة» فتحي العيادي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «حركة النهضة مستمرة في دفاعها عن رئيس الحكومة والتعديل الوزاري، وتدعو رئيس الحكومة للتمسك بخياره بعدم الاستقالة»، مشيراً إلى أن «النهضة تنصحه في نفس الوقت بمواصلة الحوار مع رئيس الجمهورية للبحث عن حل مشترك». وأوضح العيادي أن التجربة الديمقراطية في تونس مهددة.

اعتبر المشيشي أن الأزمة عطلت مصالح الدولة (الأناضول)

تقرير

مقترح بحكومة «أزمة مصغرة»

المنفي يجول داخل ليبيا

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بعد يوم من زيارته إلى مدينة بنغازي التي تخللها لقاء آثار الجدل باللواء المتقاعد خليفة حفتر، انتقل رئيس المجلس الرئاسي الليبي الجديد، محمد المنفي، أمس الجمعة، إلى مدينة طبرق، مسقط رأسه، للاجتماع برئيس مجلس النواب في طبرق عقيلة صالح، وعدد من النواب، وفعاليات اجتماعية بالمدينة، في إطار زيارته إلى شرق ليبيا التي بدأت أول من أمس الخميس من بنغازي. يأتي ذلك في وقت اقترحت كتل وقوى سياسية على رئيس الحكومة الجديد عبد الحميد دبيبة تشكيل «حكومة أزمة مصغرة».

ودار جدل واسع إثر اختيار المنفي لقاء حفتر، في أول محطة له بجولته الحالية إلى شرق ليبيا. ففي حين عبّرت شخصيات سياسية عدة في مجلس النواب والدولة في طرابلس عن رفضها للقاء، أبدت شخصيات أخرى الخطوة، كونها تأتي في إطار ملف المصالحة الوطنية وضرورة اتصال السلطة الجديدة بكل الأطراف.

ويبدو أن زيارة المنفي إلى طبرق جاءت في سياق محاولة تبديد المخاوف من لقائه بحفتر، إذ أكد رئيس المجلس الرئاسي الليبي الجديد عبر تويتر أنه «لا يدعم أي طرف سياسي، وإنما بدأنا بمصالحة وطنية من الشرق إلى الغرب والجنوب». كذلك أكد أنه يسعى «إلى لمّ الشمل وإرجاع الوطن إلى ما كان عليه، لحمة واحدة على قلب شعب واحد».

على خط موازٍ، اقترحت خمس كتل وقوى سياسية ليبية، هي التكتل المدني الديمقراطي، والحراك الوطني الليبي، وتحالف القوى الوطنية، وتكتل إحياء ليبيا، وتيار شباب الوسط، على رئيس الحكومة الجديد عبد الحميد دبيبة تشكيل «حكومة أزمة مصغرة»، وفي بيان مشترك، طالبت هذه الكتل السياسية بأن «تكون الحكومة قائمة على كفاءات وطنية وبرنامج عمل واضح لتنفيذ أولويات السلطة التنفيذية بحسب خريطة الطريق المتفق عليها».

في غضون ذلك، اتفقت اللجنة الدستورية الليبية، التي اختتمت اجتماعاً لها أول من أمس الخميس، في مدينة الغردقة المصرية، على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدها 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، وتحالف القوى الوطنية، وتكتل إحياء ليبيا، وتيار شباب الوسط، على رئيس الحكومة الجديد عبد الحميد دبيبة تشكيل «حكومة أزمة مصغرة»، وفي بيان مشترك، طالبت هذه الكتل السياسية بأن «تكون الحكومة قائمة على كفاءات وطنية وبرنامج عمل واضح لتنفيذ أولويات السلطة التنفيذية بحسب خريطة الطريق المتفق عليها».

في غضون ذلك، اتفقت اللجنة الدستورية الليبية، التي اختتمت اجتماعاً لها أول من أمس الخميس، في مدينة الغردقة المصرية، على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدها 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، حتى في حال تعذر الاستفتاء على دستور دائم للبلاد. ونقلت فضائية «ليبيا الأحرار» عن عضو اللجنة الدستورية عمر بوشاح قوله: «اتفقنا على قاعدة دستورية تنص على انتخابات برلمانية ورئاسية، حال تعذر إجراء الاستفتاء على الدستور». في الأثناء، بحث وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، في اتصال هاتفي، مع المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا، يان كوبيتش، أمس، مستقبل ليبيا، بحسب ما نقلت وكالة «الأناضول»، من دون ذكر مزيد من التفاصيل.

الحدث

تسارعت وتيرة محاكمة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في مجلس الشيوخ الأميركي، إلى مرحلة إمكانية صدور الحكم الاثنين المقبل، وذلك بعد رسالة مبطنة من جو بايدن إلى الديمقراطيين، لا سيما أنه يتخوف من تأثير طول المحاكمة على جدول أعمال إدارته

وعد شون باك لكون مرافعة الدفاع قصيرة (جاندين لين/ فرانس برس)

تسريع محاكمة ترامب

بايدن خائف على جدول أعماله

تنفيذ الأوامر

أعلنت النائبة الديمقراطية ديانا ديجيتي، أول من أمس، أنه عندما وجهت السلطات تهما جنائية لعدد ممن اقتحموا الكونغرس، قالوا إنهم كانوا يعتقدون أنهم ينفذون أوامر دونالد ترامب. وأضافت ديجيتي «طلب الرئيس الأميركي منهم أن يكونوا هناك، لذلك فقد ظنوا حقا أنهم لن يتعرضوا لعقاب».

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعد عرضهم مشاهد تظهر إجلاء سياسيين لحمايتهم من الاعتداء الذي استهدف مبنى الكابيتول، ورجال شرطة يصرخون من الألم، اختتم الديمقراطيون بسرعة، أول من أمس، مرافعاتهم في إطار محاكمة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب أمام مجلس الشيوخ، في الوقت الذي استبق فيه ديفيد شون، أحد محامي الرئيس السابق، مرافعته أمس الجمعة، بالإعلان أنها ستكون قصيرة، ولن تستمر أكثر من أربع ساعات.

وتسريع عملية محاكمة ترامب يهدف عزله بهم الديمقراطيين جداً، إذ إن هذا الأمر سيعيد مجلس الشيوخ إلى سكة العمل على أجندة الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي أشارت صحيفة «واشنطن بوست» إلى أنه يقف خلف هذا الأمر، عبر توجيهه رسالة مبطنة إلى الديمقراطيين بأنه يرفض السماح لمحاكمة الرئيس السابق بأن تؤثر على الأيام الأولى لإدارته. وأوضحت أنه بعد 48 ساعة فقط من الهجوم، دعم المشرعون الديمقراطيون خطة لمحاولة إجبار ترامب على ترك منصبه. وأشارت إلى أن بايدن أبلغ رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي بأنه لا يعارض عزل ترامب وسيترك القرار لها، وفقاً لشخصين مطلعين على المحادثة. إلا أنه أوضح أنه لا يعتزم السماح لمحاكمة الرئيس السابق بأن تؤثر على الأيام الأولى لإدارته. وقال بايدن، في مؤتمر صحافي في 11 يناير/ كانون الثاني الماضي، إنه مهتم بمعرفة ما إذا كان بإمكان مجلس الشيوخ العمل على عزل ترامب وتمرير الترشيحات الحكومية في الوقت ذاته. وأوضحت الصحيفة أنه لم يتلق جواباً مشجعاً، فالقيام بأعمال أخرى إلى جانب محاكمة العزل يتطلب موافقة الجمهوريين، وهو سيناريو غير مرجح. وكانت الرسالة الموجهة إلى الكابيتول واضحة: إن محاسبة ترامب كانت مهمة، ولكن من المهم الوفاء بتعهّد بايدن في حملته الانتخابية بمحاربة وباء كورونا. وخلص مستشارو بايدن إلى أن التأخير، وحتى لمدة ثلاثة أسابيع - فترة محاكمة ترامب الأولى لعزله - قد يكون كارثياً.

وأوضحت الصحيفة أن رسالة بايدن أدت إلى تسريع الديمقراطيين إجراءات محاكمة ترامب في مجلس الشيوخ. وأشارت إلى أن الاهتمام الأولي من قبل الادعاء في السعي للحصول على شهادة حية للمحاكمة سرعان ما انهار، وفقاً لأشخاص مطلعين على مداولات أعضاء لجنة الادعاء. وقد يؤدي استدعاء مسؤولين في إدارة ترامب، أو حتى موظفين في البيت الأبيض، إلى إشعال معارك قانونية، قد تضيف أسابيع إلى المحاكمة، وذلك من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير رأي الجمهوريين الداعمين للرئيس السابق. كما أن بايدن أشار إلى رغبته في تجاوز المحاكمة، بقوله إنه يولي الاهتمام لمتابعة أجندته السياسية.

وأشار أعضاء مجلس الشيوخ من كلا الحزبين، أخيراً، إلى أنهم لا يرون أي حاجة إلى مزيد من الشخصيات للإدلاء بشهادتها. وبالنسبة للعديد من الجمهوريين، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى تمديد ما يعتبرونه إجراء باطلاً دستورياً، وقد أصبحت نتائجه معروفة بالفعل. وبالنسبة للعديد من الديمقراطيين، فإن قضية الإدانة هي بالفعل على مرأى من الجميع - على عكس أول عزل لترامب، والذي استند إلى إجراءات وقعت إلى حد كبير بعيداً عن أعين الجمهور.

واتهم السيناتور الجمهوري جوش هاولي الديمقراطيين «بمحاولة استعجال بائسة» للمحاكمة. وقال «إنهم لا يريدون فعل ذلك، والسبب هو أنهم يعرفون أنها مضيعة كبيرة للوقت». وفي اليوم الثالث من المحاكمة، عرض المدّعون الديمقراطيون حججاً تدعم الاتهام الذي وجّهوه لترامب، بأنه حرّض على اقتحام الكونغرس، في 6 يناير الماضي. وفي لقطات من كاميرات مراقبة، بعضها لم يعرض من قبل، وتسجيلات فيديو وضعها مؤيدو ترامب على الإنترنت، يظهر رجال شرطة يصرخون من الألم وبرلمانيون في حالة ذعر ومهاجمون يطلقون تهديدات. وذكّر الادعاء الذي عرض هذه اللقطات، أعضاء مجلس الشيوخ المائة الذين يمثلون القضاة والمحلفين والشهود، بأنهم نجوا هم أنفسهم بأعجوبة «من الأسوأ».

وقال جيمي راسكين، مدير فريق الديمقراطيين في المحاكمة، «لم يكن ما حدث يوم السادس من يناير تحوّلاً مفاجئاً عن سلوك طبيعي ملتزم بالقانون ونهج سلمي، بل كان أسلوبه (ترامب) الأساسي». وحذّر المدعون الديمقراطيون مجلس الشيوخ من أنه إذا تقاعس عن إدانة الرئيس السابق فإنه «سيكرر فعلته». وقال راسكين، أمام مجلس الشيوخ، مختتماً مرافعات الادعاء، «إذا عاد إلى منصب عام وحدث ذلك مرة أخرى، فلن نلوم أحداً سوى أنفسنا». وأبلغ النائب الديمقراطي تيد ليو أعضاء مجلس الشيوخ أنه قلق بشأن ما سيحدث إذا ترشح ترامب في 2024 وخسر.

لكن الديمقراطيين لن يتمكنوا على الأرجح من حشد العدد المطلوب لإدانة ترامب وحرمانه من تولي أي منصب عام مجدداً، نظراً لأن ستة جمهوريين فقط انضموا إلى الديمقراطيين في التصويت في مجلس الشيوخ، الذي يضم 100 عضو، لصالح المضي في المحاكمة. وقال الخبير الاستراتيجي الجمهوري كارل روف، لشبكة «فوكس نيوز» الأميركية، «أعتقد أنه في نهاية المطاف لن يتوفر 67 صوتاً لإدانة الرئيس» السابق، لكنه توقع أن تُستخدم تسجيلات المحاكمة «ضد كل جمهوري يسعى لخوض انتخابات العام 2022 في مقاطعة أو ولاية تشهد تنافساً حاداً».

في المقابل، بدا فريق الدفاع عن ترامب، أمس الجمعة، مرافعاته لتبرئة الرئيس السابق بسرعة من تهمة «التحريض على العصيان». وقال ديفيد شون أحد محامي ترامب، لقناة «فوكس نيوز» الخميس الماضي، إنّ «الرئيس متفائل جداً»، واعداً بأن تكون المرافعة قصيرة، وأن تستمر أقل من أربع ساعات. وأضاف «كما قلت منذ البداية، ما كان يجب أن تحدث هذه المحاكمة أبداً، وإذا حصلت فيجب أن تكون قصيرة قدر الإمكان نظراً للغياب الكامل للأدلة». وقال شون إنه يمكن إصدار حكم قبل الإثنين المقبل.

وكان من المتوقع أن يأخذ الدفاع القسم الأكبر من المدة المخصصة له، 16 ساعة، موزعة على يومين. لكن الصورة تغيرت، ليلة أول من أمس الخميس، بعد لقاء محامي ترامب مع ثلاثة من أكثر المؤيدين له في مجلس الشيوخ بين صفوف الجمهوريين. والاختصار جاء في أعقاب معلومات عن عدم ارتياح ترامب لأداء محاميه يوم الاثنين الماضي، وربما تنفيذاً لتوجيهات السيناتورات الثلاثة، وبينهم تيد كروز، ودعوتهم لاتباع استراتيجية تقلل الخسائر بعد الأداء الركيك للدفاع في مقابل العرض الوقائعي الاتهامي المتماسك للادعاء.

عرض الديمقراطيون شريط فيديو لعناصر شرطة يتألمون

حذّر الديمقراطيون من أن ترامب قد يكرر فعلته إذا لم يدن

متابعة

ميانمار: تظاهرات حاشدة تتحدى سلطات الانقلاب

يواصل المتظاهرون في ميانمار احتجاجاتهم اليومية ضد سلطات الانقلاب، وسط أنباء عن تحشيدهم لأكبر التظاهرات منذ عام 2007

تتسارع الضغوط ضد سلطات الانقلاب في ميانمار، داخلياً وخارجياً، للتراجع عن انقلاب 1 فبراير/شباط الحالي. في الداخل، اشتبك أنصار الزعيمة المخلوعة أونغ سان سو تشي مع الشرطة، أمس الجمعة، فيما انضم مئات الآلاف إلى الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد، في تحدٍ لدعوة المجلس العسكري لوقف التجمعات. وقال مسؤول بالصليب الأحمر إن ثلاثة أشخاص أصيبوا عندما أطلقت الشرطة الرصاص المطاطي، لتفريق عشرات الآلاف في بلدة ماولامين، جنوبي شرق البلاد. وأظهرت لقطات بثها تلفزيون «أسيا الحرة» الشرطة وهي تهاجم المحتجين وتمسك بأحدهم وتضربه على رأسه، وبعدها يتم إلقاء الحجارة على الشرطة قبل إطلاق الرصاص.

وفجّر الانقلاب التظاهرات الأكبر منذ «ثورة الزعفران» عام 2007، التي كانت بمثابة خطوة نحو التغيير الديمقراطي في البلاد الذي أوقف الانقلاب مساره.

وشملت تظاهرات أول من أمس الخميس السفارة الصينية في العاصمة نايبيداو، حيث اتهم أنصار «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» بقيادة سو تشي، الصين بدعم المجلس العسكري وهو ما تنفيه بكين.

في المقابل، أمرت سلطات الانقلاب بالإفراج عن أكثر من 23 ألف سجين، أمس، بعد أسبوع على اعتقالات جديدة طاولت حلفاء سو تشي ومسؤولين آخرين. وتُعتبر حالات العفو الجماعي أمراً شائعاً في ميانمار، والهدف منها تخفيف الضغط عن السجون المكتظة في البلاد. وجاء في صحيفة «غلوبال نيو لايت أوف ميانمار» التابعة للدولة، أنّ «مجلس إدارة الدولة الغى عقوبة 23314 سجيناً في السجون والمعسكرات»، مستخدمة الاسم الرسمي للإدارة العسكرية الجديدة. وذكر بيان منفصل أنه سيتمّ أيضاً إطلاق سراح 55 سجيناً أجنبياً آخرين.

في المقابل، باشر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مناقشة ملف ميانمار بصفة عاجلة، داعياً للإفراج عن الأشخاص «المحتجزين تعسفياً»، بمن فيهم سو تشي، وتحقيق المزيد من الإجراءات من قبل مسؤولي الأمم المتحدة لزيادة التدقيق في البلاد. ومع أنه ليس لدى مجلس حقوق الإنسان سلطة فرض عقوبات، لكن يمكنه تسليط ضوء سياسي قوي على انتهاكات حقوق الإنسان والمخالفات الأخرى. وعقد المجلس الذي يضم في عضويته 47 دولة جلسة بطلب من بريطانيا والاتحاد الأوروبي لبحث التوصل لقرار يدعو إلى إطلاق سراح زعيمة ميانمار، وإلى السماح بزيارة مراقبين تابعين للأمم المتحدة للبلد.

وقالت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان ندى الناشف إن أكثر من 350 من السياسيين والمسؤولين والناشطين وأعضاء المجتمع المدني، ومنهم صحافيون ورهبان وطلاب اعتقلوا. وأشارت إلى أن «العديد منهم يواجهون اتهامات جنائية تستند لأسس مشكوك بها».

من جهته، شدّد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في ميانمار توماس أندروز، على ضرورة بحث مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات وحظر أسلحة وسفر على ميانمار. ودعا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات ثنائية وحظر أسلحة لضمان وصول المساعدات إلى جماعات الإغاثة وليس المجلس العسكري. وقال أندروز لمجلس حقوق الإنسان: «فرضت قرارات لمجلس الأمن تتعلق بأوضاع مماثلة عقوبات وحظراً على الأسلحة والسفر».

فرضت واشنطن عقوبات على الانقلابيين عدا مؤسستين عسكريتين

الضم مئات الآلاف إلى الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد (فرانس برس)

وطالبت بتحرك قضائي في المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم المتخصصة. يتعين أن تكون كل هذه الخيارات مطروحة على الطاولة». تأما سفير ميانمار لدى الأمم المتحدة في جنيف، مينت ثو، فقال إن بلاده ستواصل التعاون مع الأمم المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، مضيفاً «لا نريد وأد التحول الديمقراطي الوليد في البلاد».

من جهتها، دعت الولايات المتحدة الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إليها في محاسبة قادة الانقلاب في ميانمار، بما في ذلك من خلال العقوبات التي تستهدفهم مثل تلك التي فرضتها أول من أمس الخميس. وقال القائم بالأعمال الأميركي في البعثة الأميركية لدى الأمم المتحدة في جنيف، مارك كاسابري: «نطلب من جميع أعضاء المجلس الانضمام إلى الولايات المتحدة وغيرها، في تعزيز مساءلة المسؤولين عن الانقلاب بما في ذلك من خلال العقوبات التي تستهدفهم». وأفادت وزارة الخزانة الأميركية بأنها استهدفت ثمانية أشخاص، من بينهم وزير الدفاع مياتون وو، وثلاث شركات في قطاع الأحجار الكريمة، وحدثت العقوبات على مسؤولين عسكريين، لكنها لم تصل إلى حد إدراج شركة «ميانمار» الاقتصادية القابضة المحدودة (إم. إي إتش إل) ومؤسسة ميانمار الاقتصادية (إم إي سي)، وهما كيانان تجاريان تابعان للجيش ويسيطران على اقتصاد ميانمار.

(أسوشييتد برس، رويترز، فرانس برس)

تقرير

يستعد البرلمان المصري لإقرار حزمة تشريعات في فصله التشريعي الجديد، ومن بينها إقرار التعديلات على قانون صندوق «تكريم ضحايا العمليات الحربية» وقانون «تنظيم عمليات الدم»

أولويات التشريع لبرلمان مصر

«رسوم الجيش والشرطة» و«بيع بلازما الدم»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يعقد مجلس النواب المصري ثلاث جلسات عامة بدءاً من يوم غد الأحد وحتى الثلاثاء المقبل، لإقرار أول حزمة من التشريعات في فصله التشريعي الجديد، بعدما خصص جلساته الممتدة منذ شهر تقريباً، للاستماع إلى 28 وزيراً في الحكومة، حول إنجاز برامج وزاراتهم في العامين الماضيين، والخطط المستقبلية لها، في ضوء برنامج الحكومة «مصر تنطلق 2018 2022». واستهل البرلمان عمله التشريعي الثلاثاء الماضي بالموافقة نهائياً على تعديل بعض أحكام قانون المرور رقم 66 لسنة 1973، بغرض فرض رسوم جديدة على كافة أنواع تراخيص المركبات لتمويل إنشاء المنظومة الإلكترونية للنقل وتطويرها، واستحداث رسم سنوي بقيمة تراوح بين 75 جنيهاً (نحو 5 دولارات) و300 جنيه (19 دولاراً أميركياً)، مقابل تركيب الملصق المروري الإلكتروني. ويصوّت مجلس النواب نهائياً غداً الأحد، على تعديل بعض أحكام القانون رقم 16 لسنة 2018، الخاص بإنشاء «صندوق تكريم ضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم»، والذي يقضي باقتطاع نسبة جديدة من رواتب جميع العاملين في الدولة؛ سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، أو البنوك، تحت ذريعة تنمية موارد الصندوق.

وحسب تعديل القانون، تُخصم شهرياً نسبة تعادل خمسة من عشرة آلاف من رواتب جميع العاملين في الجهات العامة، وهيئات القطاع العام، وشركاته، وشركات قطاع الأعمال العام، وما يتبع هذه الجهات والهيئات والشركات من وحدات ذات طابع خاص، والصناديق الخاصة. ويفرض التعديل ضريبة قيمتها خمسة جنيهات (الدولار يعادل نحو 15,6 جنيهاً) على كافة الخدمات والمستندات التي تقدمها أو تصدرها هذه الجهات والهيئات والشركات، بالإضافة إلى إلزام كل طالب في مراحل التعليم ما قبل الجامعي بدفع مساهمة تضامنية مقدارها خمسة جنيهات سنوياً، تزيد إلى عشرة جنيهات سنوياً في مراحل التعليم الجامعي.

كذلك، يصوت البرلمان على مشروع قانون مقدم من الحكومة، بشأن «إعفاء عوائد السندات التي تطرح للاكتتاب في الخارج من كافة الضرائب والرسوم طوال مدتها»، لمواجهة إحجام البنوك والمؤسسات المالية الدولية عن الاكتتاب في السندات المصرية، وذلك في ضوء أحكام القانون رقم 147 لسنة 2001، الذي يعطي الإذن لوزير المالية بإصدار سندات دولارية سيادية لمصر في أسواق المال المصرية والعالمية، ويتضمن هذا القانون، وفق الحكومة، تنظيم إصدار هذه السندات، كما يتضمن في المادة الثالثة منه النص على إعفاء عوائد هذه السندات من كافة الضرائب والرسوم طوال مدتها.

وأفاد تقرير للجنة الخطة والموازنة في البرلمان أخيراً، بأنّ «الإعفاء من الضريبة على الدخل، الذي تتمتع به عوائد السندات التي تم طرحها في أسواق المال العالمية، صار ملغياً، بالنسبة إلى ما يتم طرحه منها بدءاً من تاريخ العمل بالقانون رقم 182 لسنة 2020، كونه ألغى الإعفاء المقرر على عوائد أذون الخزانة والسندات، أو الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في هذه الأذون والسندات، من الضريبة على الدخل». على صعيد متصل، يصوت مجلس النواب في جلساته على مشروع قانون مقدم من الحكومة، بشأن «تنظيم عمليات الدم وتجميع البلازما لتصنيع مشتقاتها وتصديرها». والهدف إلى جمع وتوزيع الدم ومركباته لغرض التصنيع في مصر، وبيع البلازما في الأسواق العالمية، بناءً على توجيهات من رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، على الرغم من إصدار دار الإفتاء المصرية فتوى بعدم جواز ذلك. وأفتى الأزهر بتحريم بيع بلازما الدم، قائلاً في تعليق له على مشروع القانون آنفاً، إن «بيع المتعافي بلازما دمه مستغلاً جائحة كورونا هو حرام شرعاً»، وذلك بعد أن زاد الطلب على بلازما الدم في فترة انتشار كورونا. ووقع القانون غرامة تصل إلى مليوني جنيه «لكل من يدير مركزاً لتجميع بلازما الدم، أو مصنعاً لتصنيع مشتقاتها من دون ترخيص، أو شرع في تصدير أو استيراد بلازما الدم من متبرع بالمخالفة لأحكام القانون، أو حصل على دم أو بلازما من متبرع غير لائق طبياً. ومضاعفة الغرامة في حال تكرار المخالفة».

كما نصّ على «عدم جواز القيام بأي من عمليات الدم إلا في مركز متخصص ثابت، أو متنقل يُعد لذلك، بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة. وأن يدفع طالب الترخيص رسم فحص لا يجاوز 40 ألف جنيه حال تقديم الطلب، ولا يجاوز 200 ألف جنيه عند الترخيص، فضلاً عن رسم لا يجاوز 100 ألف جنيه عند تجديده». ونصّ القانون أيضاً على أن «يلتزم مركز تجميع بلازما الدم بمنح المتبرع تعويضاً يتناسب مع نفقات الانتقال، ومقابل التغذية، وساعات العمل، وأي نفقات أخرى يتحملها المتبرع في سبيل تبرعه. فضلاً عن إنشاء مجلس في وزارة الصحة لمراقبة عمليات الدم، والإشراف الفني على مراكز الدم، والتفتيش على استيفاء هذه المراكز للشروط والمواصفات المقررة».

إلى ذلك، اعتبر تقرير مشترك للجنتي الشؤون الصحية والتشريعية في البرلمان أخيراً، أن إصدار القانون «جاء لمواكبة التطور الهائل في العلم الحديث، وما ترتب عليه من ظهور وسائل علاجية حديثة، تعتمد على ما يستمد من جسم الإنسان من أعضاء ومنتجات، ومنها بلازما الدم التي تمثل قبلة الحياة في ظل تفشي وباء مثل كورونا في جميع أنحاء العالم». وشدد التقرير على «أهمية امتلاك مصر لوسائل التكنولوجيا، والقدرات المناسبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال منتجات الدم، ومكوناتها، وبصفة خاصة في مجال جمع البلازما لتصنيع مشتقاتها، وتصديرها، سواء في حالتها كمادة خام، أو في صورة مشتقاتها كمستحضرات حيوية بكافة أنواعها، أو بعض منها، والعمل على نشر ثقافة التبرع الطوعي بالدم عن طريق البرامج الإعلامية».

سيتم اقتطاع نسبة جديدة من رواتب جميع العاملين في الدولة

مسعى لجمع وتوزيع الدم ومركباته لغرض التصنيع في مصر

شرق غرب

تجدّد العنف في الشرق الأوكراني

قُتل جنديان أوكرانيان في اشتباكات مع انفصاليين، أمس الجمعة. وذكرت وزارة الدفاع الأوكرانية أن جنديا قتل بنيران أسلحة ثقيلة قرب قرية نوفوميخايلفكا، جنوب غربي دونيتسك، عاصمة الانفصاليين بحكم الواقع. وفي حادثة منفصلة، قتل جندي برصاص قناص قرب زايتسيفا الواقعة أيضاً في منطقة دونيتسك.

(فرانس برس)

اعتقالات في ألمانيا والدنمارك بتهمة التخطيط لهجوم

ذكرت الشرطة الدنماركية، أمس الجمعة، أنه تمّ اعتقال 13 شخصاً، الأسبوع الماضي، فيما ألقت الشرطة الألمانية القبض على شخص، للاشتباه بمحاولتهم صنع متفجرات، والتخطيط لشن هجوم إرهابي. وقال مدير العمليات في جهاز المخابرات الدنماركية فلمينغ دراير، في إفادة صحافية: «ربما يكون هؤلاء قد استلهموا (أفكارهم) من التشدد». وذكرت تقارير صحافية في ألمانيا، أمس، تفاصيل عن عملية إلقاء القبض على ثلاثة أشقاء سوريين من بين الموقوفين، واتضح للمحققين أن اثنين منهم خططا على ما يبدو «لتنفيذ هجوم بالقنابل أو ربما هجمات عدة».

(العربي الجديد، رويترز)

تركمانستان: الرئيس يعيّن ابنه نائباً له

ذكرت وسائل إعلام محلية في تركمانستان، أمس الجمعة، أن الرئيس قربان قولي بيردي محمدوف عيّن نجله سردار نائباً لرئيس الوزراء، ما يضعه في موقع قوي لخلافته على رأس الدولة. ويحكم بيردي محمدوف تركمانستان منذ نحو 20 عاماً، وتنتهي رئاسته في 2024. وليس لتركمانستان رئيس للوزراء، إذ يؤدي الرئيس هذا الدور، بما يعني أن سردار أصبح أحد نواب والده المباشرين.

(رويترز)

موسكو تستعد لعقوبات مؤلمة

العلاقات الروسية الأوروبية نحو الأسوأ

تتدهور العلاقات الأوروبية ـ الروسية على وقع تراكم الملفات الخلافية بين الطرفين، إلى درجة إعلان بروكسل استعدادها لفرض العقوبات على موسكو

تقترب العلاقات الروسية الأوروبية من منعطف خطر، في ظلّ تهديد الأوروبيين بفرض عقوبات إضافية على روسيا، وإعلان الأخيرة على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف أنه «إذا كنت تريد السلام استعد للحرب»، ملمحاً إلى احتمال قطع العلاقات، قبل أن يوضح الكرملين أن تصريحات لافروف أخرجت من سياقها. مع العلم أن تصدع العلاقات بين الطرفين جاء نتيجة تراكم التوترات، التي أفضت إلى مثل هذه الأجواء المسمومة بين موسكو وبروكسل، تحديداً بعد اجتياح الروس لشبه جزيرة القرم الأوكرانية، وضمّها، في ربيع 2014. واستمر التباعد بين الجهتين في ملفات عدة، لعل أبرزها تعامل الكرملين بصورة سلبية مع معارضيه، بدءاً من تصفية بوريس نيمتسوف في فبراير/ شباط 2015، وصولاً إلى سجن المعارض الأبرز حالياً أليكسي نافالني، الذي تتواصل محاكمته، وآخرها أمس الجمعة. وعلى الرغم من انغماس الروس والأوروبيين في حرب دبلوماسية في السنوات الماضية، عنوانها الأبرز «الطرد المتبادل للدبلوماسيين»، إلا أن مؤشرات المرحلة المقبلة تبدو الأخطر بين روسيا وأوروبا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991. وأظهر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقتطفات من مقابلة نُشرت على موقع وزارة الخارجية على الإنترنت، أمس الجمعة، استعداد روسيا لقطع العلاقات مع الاتحاد الأوروبي إذا فرضت عليها عقوبات اقتصادية مؤلمة بسبب قضية نافالني. وقال: «نتحرك من منطلق استعدادنا لفعل هذا. في حال شهدنا مجدداً فرض عقوبات في بعض القطاعات تسبب مخاطر لاقتصادنا، بما في ذلك المجالات الأكثر حساسية». وأضاف: «لا نريد عزل أنفسنا عن الحياة العالمية، لكن يتعين أن نكون مستعدين لذلك. إذا كنت تريد السلام استعد للحرب». لكن سارع الكرملين عقب ذلك لاحتواء تصريحات لافروف والتخفيف من حدتها. وأشار المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف إلى أن هذه التصريحات أخرجت من سياقها، مشدداً على أن روسيا تريد تطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، واتهم وسائل الإعلام بأنها «تقدم عنواناً مثيراً (حول كلام لافروف) خارج السياق... هذا خطأ كبير من الإعلام، وهذا خطأ يغير المعنى».

وأوضح أن «روسيا لا تريد قطع العلاقات مع الاتحاد الأوروبي بل تطويرها»، مستدركاً بأنه في حال سلك الاتحاد الأوروبي طريق فرض عقوبات تشكل خطراً على الاقتصاد الروسي، فإن روسيا ستكون مستعدة، «لأنه يجب أن نستعد للأسوأ». وخلص بيسكوف إلى أن الاستعداد للأسوأ هو «ما كان يتحدث عنه الوزير. لكن المعنى تم تشويهه وتم تقديم هذا العنوان المثير بطريقة تصور روسيا وكأنها هي التي ستبادر إلى قطع العلاقات مع الاتحاد الأوروبي».

وسبق هذه التصريحات أن رجّح ثلاثة دبلوماسيين أوروبيين، أول من أمس الخميس، أن يفرض الاتحاد الأوروبي حظراً على السفر، وتجميداً لأصول حلفاء للرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ومن المحتمل تطبيق ذلك في شهر فبراير/ شباط الحالي، بعدما لمّحت فرنسا وألمانيا إلى رغبتهما في المضي قدماً في الأمر. وزاد ضغط العقوبات منذ أن أثارت موسكو غضب الدول الأوروبية، الأسبوع الماضي، بطرد دبلوماسيين من ألمانيا وبولندا والسويد، من دون إخطار وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، الذي كان يقوم بزيارة لموسكو، ما عد بمثابة «إهانة» للأوروبيين، خصوصاً بعدما استغل لافروف المؤتمر الصحافي المشترك مع الأول لتوجيه انتقادات حادة للاتحاد. كما لم يسمح لبوريل بلقاء نافالني على الرغم من أن قضيته والمخاوف بشأن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في روسيا على نطاق أوسع كانت ضمن جدول أعمال زيارة وزير خارجية الاتحاد والتي كانت تعد الأولى منذ 2017.

لافروف وبوريل في موسكو الأسبوع الماضي (الأناضول)

وكان القضاء الروسي قد استجوب نافالني، أمس، بتهمة «القذف والسبّ»، وهي تهمة يقول نافالني إن وراءها دوافع سياسية. واتُهم المعارض الروسي بتشويه سمعة إيغنات أرتيمينكو، وهو أحد قدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية (1939 1945)، الذي شارك في مقطع فيديو ترويجي يدعم التعديلات الدستورية، العام الماضي، التي سمحت لبوتين بالترشح لفترتين أخريين في الكرملين بعد 2024، إذا رغب في ذلك. ووصف نافالني المشاركين في الفيديو بأنهم خونة وفاسدون. وعلى الرغم من أن التهمة، في حال إدانته بارتكابها، يُعاقَب عليها بالسجن لمدة تصل إلى سنتين، إلا أن محاميه قال إن من غير الممكن سجن نافالني، لأن الجريمة المزعومة ارتكبت قبل تغيير القانون لجعلها جريمة تستوجب العقاب. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان القاضي سيقبل بهذا التحليل. ولا يقتصر الخلاف الروسي الأوروبي على الشق السياسي، فقد اتهمت موسكو أوسلو، أول من أمس الخميس، بتجميع قوات معادية لروسيا على أراضي النرويج، قبل وصول قاذفات أميركية قريباً إلى البلد الاسكندنافي لإجراء تدريبات. واعتبرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، في مؤتمر صحافي، أنه «لا نستطيع على الأرجح التحدث عن هدوء، عندما يتصاعد التوتر على الحدود الروسية وتتشكل ساحة كبيرة للتسلح من أجل عمليات عسكرية ضد بلادنا». وأتت تصريحات زاخاروفا تعليقاً على توجه قاذفات استراتيجية أميركية من طراز «بي-1 بي» إلى قاعدة أورلاند الجوية النرويجية، لإجراء تدريبات تستمر أسابيع مع القوات الجوية النرويجية، حارسة الحدود الشمالية لحلف شمال الأطلسي. وقالت زاخاروفا إن «قرار أوسلو هو خطوة جديدة في سلسلة من حوادث مماثلة أخرى»، مشيرة إلى الوجود «الدائم» لمشاة بحرية «أميركيين وبريطانيين وهولنديين» في شمال النرويج. كما أشارت إلى إنشاء «ميناء لصيانة الغواصات النووية الأميركية» بالقرب من ترومسو. وقالت: «نعتقد أن مثل هذا النشاط في أوسلو، يهدد الأمن الإقليمي ويضع حداً للتقاليد النرويجية المتمثلة في عدم السماح بوجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها في زمن السلم». وتبقى أوكرانيا أبرز ملف خلافي بين أوروبا وروسيا، مع اتهام الأوروبيين والأميركيين روسيا بعرقلة التوصّل إلى حلّ شرقي أوكرانيا، وذلك خلال مؤتمر عقده مجلس الأمن الدولي عبر الفيديو، مساء أول من أمس الخميس، وهو الأمر الذي نفته موسكو. وقال ممثل الولايات المتحدة رودني هانتر: «يجب على روسيا أن توقف فوراً عدوانها في شرق أوكرانيا وأن تنهي احتلالها لشبه جزيرة القرم». وأضاف «ندعو روسيا إلى سحب قواتها من أوكرانيا والتوقف عن دعم وكلائها وجماعات مسلّحة أخرى، وتنفيذ كل الالتزامات التي تعهّدت بها بموجب اتفاقيات مينسك»، في 2014 وفبراير 2015. وعُقِدَ الاجتماع بناء على طلب موسكو لمناسبة الذكرى السنوية لاتفاق مينسك 2. وفي بيان مشترك، عبّر أعضاء المجلس الأوروبيون، إستونيا وفرنسا وأيرلندا والنرويج وبريطانيا، بالإضافة إلى ألمانيا التي رعت مع فرنسا اتفاقيات مينسك بين روسيا وأوكرانيا، عن إدانةٍ «شديدة لاستمرار زعزعة استقرار بعض المناطق في دونيتسك ولوغانسك (حوض دونباس)»، شرقي أوكرانيا. وأضاف البيان أنه «من خلال استخدام القوة ضد وحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها، فإنّ روسيا تنتهك بوضوح المبادئ الأساسية للقانون الدولي». وتابع الأوروبيون «ندعو روسيا مرة جديدة إلى التوقف فوراً عن تأجيج النزاع عبر تقديم دعم مالي وعسكري للتشكيلات المسلّحة التي تدعمها، ونظل قلقين بشدّة حيال وجود معدات وأفراد عسكريين روس في المناطق الخارجة عن سيطرة حكومة أوكرانيا».

ورفض السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، الانتقادات الغربية، مؤكداً أن «أوكرانيا لا تنفّذ إجراءات اتفاقيات مينسك». وقال إنّ أوكرانيا، بدعم من «حُماتها» ألمانيا وفرنسا، «تتظاهر بتطبيق الاتفاقيات» لكنها تُظهر «لامبالاةً كاملة حيال سكان دونباس». أما نظيره الألماني كريستوف هيوسغن، الذي شارك في مفاوضات مينسك، فقال إنه «حتى اليوم، لم يتمّ سحب الأسلحة الروسية الثقيلة» من الخط الفاصل بين المتحاربين، وذلك «في انتهاكٍ لاتفاقيات مينسك».

(فرانس برس، الأناضول، رويترز)

سيرغي لافروف: إذا كنت تريد السلام استعد للحرب